the Political opposition in Developer Country Syrian situation

Safaa Kadour[1]

(Received 16 / 6 / 2019. Accepted 21 / 8 / 2019)

□ ABSTRACT □

The concept of the opposition was exposed to a lot of confusion and "rubber" explanations. Its rights and duties were mixed up and the vocabularies become used inaccurately sometimes intentionally.

So the researcher studied the emergence of the opposition and its meaning in terms of the language and terminology. She pointed out that there are frameworks that show the limits of the oppositions work

Such as the methods used by it,Whether it is peaceful or not .and the extent according to which it accomplishes the public interest and its observance to objectivity and seience. And that some of its functions are also to remedy the mistakes of the government and looking for the best solutions ,to resist the dictatorial tendencies and participate in governance and the peaceful transfer of power she added that the legal status of the opposition in the state is determined according to the social and intellectual systemic, the constitution and the nature of the governance system in it ,and that the characteristics of the national opposition are : its permanent residence within the state, possession of objective vision and an alternative project, and to refrain from taking up weapons .In the end, the researcher made projections on the Syrian situation.

Keyword: Political , opposition , Developer .

[1] Faculty of International Relations and Diplomacy , Al-Shaam University.

المعارضة السياسية في البلدان النامية "سورية أنموذج"

صفاء قدور قدور[2]

(تاريخ الإيداع 16 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 21/ 8 / 2019)

□ ملخّص □

تعرض مفهوم المعارضة للكثير من التشويش والمطاطية، واختلطت حقوقها وواجباتها وأصبح اللفظ يستخدم بشكل غير دقيق، وأحياناً بشكل غائي، لذا درست الباحثة نشأة المعارضة، ومعناها في اللغة والاصطلاح، وأشارت إلى أن هناك أطراً تبين حدود عمل المعارضة مثل الأساليب التي تستخدمها هل هي سلمية أم لا، ومدى تحقيقها للمصلحة العامة ومراعاتها للموضوعية والعلمية، وأن من وظائفها تدارك أخطاء الحكومة والبحث عن أفضل الحلول، ومقاومة النزعات الديكتاتورية، والمشاركة بالحكم، والتداول السلمي للسلطة، وأن الوضع القانوني للمعارضة في الدولة يتحدد حسب المنظومة الاجتماعية والفكرية والدستور وطبيعة نظام الحكم فيها، وأن من خصائص المعارضة الوطنية الإقامة الدائمة داخل الدولة وامتلاكها الرؤية الموضوعية والمشروع البديل وأن تحقق المصلحة العامة وألا تستخدم السلاح، وقامت الباحثة بإسقاطات على الحالة السورية.

الكلمات مفتاحية: المعارضة – الحكم– الحكومة.

[2] كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية – جامعة الشام.

مقدمة:

لقد وجدت المعارضة منذ القدم حيث يمكن القول بأن المعارضة نشأت مع وجود الإنسان في هذا الكون فالإنسان قد فطر على الاختلاف والتعدد، ولكن هذا الاختلاف والتعدد من شأنه أن يؤدي إلى التنوع الذي يسهم في تطور المجتمعات وتقدمها. إلا أن مفهوم المعارضة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، فحتى فترة قريبة لم يكن مفهوم المعارضة موضوعاً للتعريف بالعناصر والفئات التي تختلف مع السلطة الحاكمة، كما أنه لم تكن المعارضة متناولة في البحث والتحليل الدقيق، كما أن مفهومها يختلف من نظام سياسي لآخر، وذلك حسب طبيعة نظام الحكم، ودرجة الوعي السياسي والتطور الدستوري للدولة، ومدى ضمان مبادئ حقوق الانسان في الأنظمة الداخلية والقوانين للحياة السياسية فيها، التي تكفل للمعارضة حرية القيام بأنشطتها السياسية ما دام ذلك يصب في مصلحة أفراد الشعب جميعاً وفي المصلحة العليا للدولة، ولكي تستطيع المعارضة السياسية كسب ثقة الشعب لابد لها من تحديد أهدافها بدقة ووضوح، وأن تعمل وفق ضوابط وحدود تؤطر انشطتها، واتباع الوسائل السلمية في عملها.

اهمية البحث واهدافه:

أولاً–أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يتناول موضوع مهم جداً وهو موضوع " المعارضة السياسية" والتي تعد إحدى مكونات المجتمع السياسي، ورغم أن وجودها تزامن مع قيام المجتمع السياسي إلا أن دراستها لم تلق الاهتمام الكافي من ناحية البحث والدراسة القانونية وذلك بسبب اختلاف النظرة إليها في المجتمع الذي توجد فيه ومدى تقبله لفكرة وجود معارضة سياسية بداخله، ومدى دستورية عملها ودورها في تحقيق التوازن السياسي وتصحيح عمل السلطة وإعادتها إلى جادة الصواب حينما تتعسف في أساليبها، وأيضاً في طريقة وصولها إلى سدة الحكم بالطرق السلمية والشرعية من جهة. والكيل بمكيالين والتلاعب بالحقائق والمعطيات ليس لخدمة الحقيقة وإنما لخدمة أهداف محددة على حساب النزاهة والموضوعية والمسؤولية،من جهة أخرى، حيث انتقلت وسائل الاعلام من الكشف عن الحقيقة إلى التزييف والتضليل تحت وطأة سلطة المال والسياسة والقوى المختلفة الفاعلة في المجتمع. فالحشود أصبحت تستعمل كأرقام ونسب للتعبير عن رأي عام «مفبرك» و«منفصل» وفق استراتيجية وخطة مدروسة بطريقة منهجية وعلمية. والفوضى التي تعم الوطن العربي وضمنه الجمهورية العربية السورية، كشفت مدى الابتعاد عن الموضوعية والحرية والنزاهة والمسؤولية في الممارسة الإعلامية. وهنا تكمن أهمية البحث التي تهدف إلى توضيح حقيقة المعارضة كاحدى مكونات المجتمع السياسي وقواه الفاعلة، وضرورة وأهمية وجودها في المجتمع، وذلك بغية تحقيق التوازن من جهة ومراقبة عمل السلطة من جهة أخرى لكشف الأخطاء وتلافيها وتحقيق المصلحة العامة.

ثانياً–مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في توضيح العلاقة بين الفهم الخاطئ للمعارضة في الدول المستهدفة والاستثمار السلبي لهذا الفهم من قبل الدول المعادية وكيفية تحويل المعارضة الى أداة فعالة في يد تلك الدول لتحقيق أهدافها دون الانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة مع أنظمة الدول المستهدفة.

كما تكمن مشكلة البحث أيضاً في ندرة المراجع التي تتناول المعارضة وألية عملها رغم قدمها منذ وجود الانسان في هذا الكون من جهة، ومن جهة ثانية إقبال الباحثين والمحللين اليوم لتناول موضوع المعارضة والخلط عن قصد بينها وبين الإرهاب لشرعنه الأعمال الإرهابية ضد الدول المستهدفة. لهذا تطرح مشكلة البحث التساؤلات الآتية:

ثالثاً- تساؤلات البحث:

1- ماهي الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية التي أدت إلى تشويه وتزييف حقيقة المعارضة في الوطن العربي؟.

2- إلى أي مدى تمكنت "المعارضة" في الوطن العربي من تحقيق تطلعات وسياسات الدول الغربية، وهل يجوز تسميتها بالمعارضة بعد الدور التدميري الذي أسهمت به تجاه دولها؟.

3- إلى أي مدى تمكنت السلطة في سورية من اختبار ممن يطلقون على أنفسهم معارضة وكشف حقيقتهم للرأي العام؟.

4- هل ما تصنعه وتسوقه وسائل الاعلام الغربية حول طبيعة المعارضة في الوطن العربي تقبل به في دولها؟.

5- هل تمارس المعارضة عملها في الوطن العربي ضمن اطار قانوني معين، ومن الذي يحدد هذا الاطار القانوني؟.

رابعاً- فرضيات البحث:

تحاول الباحثة الإجابة على تساؤلات البحث من خلال عدة فرضيات أهمها:

1-مشكلة المعارضة في الدول العربية كأداة فعالة بيد الدول الغربية لتدمير بعض الدول المستهدفة بدلاً من مشاركتها في السلطة للحفاظ على أمن أوطانها ومواجهة التحديات الخارجية.

2-إن ما قامت به ممن تدعي بأنها معارضة في سورية هو مخالف لكافة القوانين والأعراف المعمول بها على مستوى العالم وليس فقط على مستوى القوانين السورية.

3-أدت الفوضى التي عمت الوطن العربي تحت مسمى (الربيع العربي) الى ظهور بوادر وأطر مغايرة للمعارضة السياسية شكلاً ومضموناً

أهداف البحث:

يهدف البحث الى معالجة مشكلة البحث والإجابة على تساؤلاته واختبار فرضياته وذلك من خلال تسليط الضوء على عدة أمور أهمها:

1-توضيح حقيقة المعارضة كإحدى مكونات المجتمع السياسي وقواه الفاعلة.

2-توضيح أهمية وجود المعارضة في المجتمع بغية تحقيق التوازن من جهة ومراقبة عمل السلطة من جهة أخرى لكشف الأخطاء وتلافيها وتحقيق المصلحة العامة.

3-توضيح الإطار القانوني الذي يجب على المعارضة أن تمارس عملها ضمنه.

4-التعريف بوظائف المعارضة وحقوقها وواجباتها والأسس التي يتوجب عليها أتباعها في مجال عملها.

5-إزالة الفهم الخاطئ للمعارضة نتيجة الخلط المقصود بين المعارضة وبين المجموعات الإرهابية.

منهجية البحث:

تم معالجة مشكلة البحث من خلال اعتماد منهجية علمية تراعي المنهجيين الآتيين:

1-المنهج الوصفي التحليلي: والذي تم استخدامه من خلال تحليل طبيعة المعارضة وأسسها ووظائفها والأطر القانونية التي تنظم عملها ومن ثم إسقاط ذلك على طبيعة المعارضة السورية والكشف عن مدى بعدها عن طبيعة المعارضة الحقيقية.

2-المنهج المقارن: الذي تم استخدامه من خلال تشخيص طبيعة ومهمة المعارضة ومقارنتها بالمعارضة بالدول النامية بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص وسورية أنموذجاً لتوضيح الفوارق والأسباب التي أدت الى كل هذه الفروقات.

المحتوى:

الفصل الأول: ماهية المعارضة

المبحث الأول: نشأة المعارضة ومفهومها

المبحث الثاني – حدود عمل المعارضة وأطرها

الفصل الثاني: وظائف المعارضة وخصائصها

المبحث الأول: وظائف المعارضة

المبحث الثاني:أسس وخصائص المعارضة:

الفصل الثالث: الوضع القانوني للمعارضة

المبحث الأول – الضمانات الدستورية للمعارضة

المبحث الثاني – حقوق المعارضة وواجباتها:

الفصل الرابع: المعارضة في الدول النامية "

المبحث الأول: طبيعة المعارضة في الدول النامية

المبحث الثاني: "المعارضة السورية" كأنموذج

الفصل الأول ماهية المعارضة:

تعد قضية المعارضة من القضايا الهامة جدا في عصرنا الحالي لأنه يلاحظ أن معظم المفكرين السياسيين في الوقت الحالي يتناولون بالتحليل الدقيق والشامل المعارضة وأثرها في الحياة السياسية وبشكل خاص بعد الفوضى العارمة التي تعم الوطن العربي بشكل عام والجمهورية العربية السورية بشكل خاص، بسبب سياسات بعض الدول المتوحشة الهادفة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، بغية تدميرها والسيطرة عليها، وذلك من خلال الخلط المتعمد بين المعارضة والتنظيمات الإرهابية المسلحة التي تستخدمها كسلاح لتحقيق أهدافها.

المبحث الأول: نشأة المعارضة ومفهومها

أولاً- نشأة المعارضة: ترتبط نشأة المعارضة في المعنى العام للكلمة بنشأة السلطة في المجتمعات الإنسانية، منذ أن انقسم الناس إلى حكام ومحكومين، إلا أن المعارضة السياسية بمعناها الحديث ترتبط على نحو محدد بتطور نظام الأحزاب التنافسي الليبرالي (البرلماني)، الذي تحولت فيه الكتل والأجنحة التمثيلية إلى أحزاب. ولقد تشكل هذا النظام من ناحية تاريخية صرفة أول ما تشكل في المجتمعات الأوروبية، أي في المجتمعات البورجوازية، حسب فهم الفلسفة السياسية الحديثة للمجتمع المدني ،بوصفه المجتمع البورجوازي ،"1" [3]ويختلف مفهوم المعارضة باختلاف الزمان والمكان، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود السلطة فضلاً عن الحريات العامة في الأنظمة الديمقراطية. وعلى الرغم من

[3] **-حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للنشر، عمان ط1، عام 2002م، ص 132**

اقتران ظهور المعارضة كقوة سياسية فاعلة في المجتمع السياسي بظهور الديمقراطية غير المباشرة في أوروبا منذ عام 1826م، و بشكل خاص في بريطانيا، إلا أن مفهوم المعارضة يعد من المفاهيم الحديثة في علم ،السياسة، فحتى فترة قريبة لم يكن مفهوم المعارضة موضوعاً للتعريف بالعناصر والفئات التي تختلف مع السلطة الحاكمة، كما لم تكن أيضاً المعارضة متناولة في البحث الدقيق والتحليل الشامل من قبل العلماء والمفكرين السياسيين. رغم أن المعارضة قضية فطرية لا يمكن الاستغناء عنها، ولذلك يمكن للمعارضة أن تنشأ داخل كل جماعة بشرية (العائلة، التجمعات المهنية... الخ). أما ما يهم هنا هو المعارضة السياسية أي تلك التي تقوم في إطار النظام السياسي. ومن الجدير بالذكر، أن مفهوم المعارضة السياسية يختلف من نظام سياسي لآخر، ويتأثر ذلك بطبيعة نظام الحكم، ودرجة التطور الدستوري والسياسي في الدولة، ومدى استقرار مبادئ حقوق الإنسان وترسخها في القوانين السارية وبشكل خاص القوانين المنظمة للحياة السياسية، كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب وغيرها.

ولكي تستطيع المعارضة السياسية كسب ثقة المواطنين لابد لها من تحديد أهدافها بدقة ووضوح، وأن تعمل وفق ضوابط وحدود تؤطر أنشطتها وفعالياتها، كخدمة المصلحة العامة، وإتباع الوسائل السلمية في عملها.

ثانياً– مفهوم المعارضة: من أجل معرفة المقصود بمفهوم المعارضة بشكل دقيق لابد من الوقوف على عرض معناها في اللغة والاصطلاح.

1 – معنى المعارضة في اللغة: إن لفظ "معارضة" مشتق من الأصل اللغوي للفعل عارض؛ بمعنى عارض الشيء أي قابله، والذي يعارض شيئاً آخر يخالفه ويقال تعارض الرجلان ويعني عارض أحدهما الآخر، ويقال أيضاً اعترضه أي منعه من متابعة عمله وتعارض الخبران إذا اقتفى أحدهما خلاف الآخر. فالمعارضة تعني مقابلة الشيء بالشيء والخبر بالخبر "2"[4]

2 – معنى المعارضة اصطلاحاً:

يرى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية أن للمعارضة معنيان، أحدهما عضوي شكلي والآخر مادي موضوعي وللمعارضة بمعنييها العضوي والمادي أهمية كبيرة في الوقت الحاضر فتعدد الآراء والأفكار في أي مجتمع يعد ضمن خصائص المجتمع نفسه. مما يقتضي الاعتراف بوجود القوى التي تمثل تلك التعددية وبالتالي التعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها. وفي ذات الوقت فإنه في أي مجتمع لابد من سلطة تنظم النشاطات والممارسات من قبل الأفراد والمؤسسات المكونة للدولة، وتوجههم نحو تحقيق مصالح وأهداف ذلك المجتمع، لذلك فإن التوسع في أعباء ومهام السلطة في الدولة يقتضي زيادة صلاحيات الحكومة وتزايد تدخلها في الحياة العامة، مما يقتضي زيادة أهمية المعارضة من أجل الحد من هيمنة السلطة على الحياة العامة وفرض القيود على الحقوق والحريات وبشكل خاص السياسية منها وهذا يقود الباحثة إلى الوقوف على تعريف المعارضة: فهي التعبير عن الحق في توجيه النقد والمناقشة والتقويم لسلوك السلطة السياسية، وذلك استناداً إلى حق الاختلاف في الرأي واعتباره حقاً مشروعاً، ولا يحدث التوازن السياسي والاجتماعي بدونه، فالرأي لا تتضح قيمته وأهميته وصوابه من عدمه إلا بوجود الرأي الآخر الذي يعارضه أو يعدله وذلك بعيداً عن كل أشكال العنف والتآمر والخيانة والعصيان والخروج عن الشرعية.

المبحث الثاني – حدود عمل المعارضة وأطرها:

أولاً– حدود عمل المعارضة: باعتبار أن المعارضة هي تعبير عن آراء ومصالح فئات اجتماعية لها أهداف ومشاريع وخطط تختلف عن أهداف وخطط السلطة السياسية القائمة وهي قد لا تمتلك الأدوات والآليات ذاتها التي تمتلكها

[4] - يوسف معلوف، منجد اللغة العربيةط35، طهران دار السلام للنشر،عام 2004م، ص 67

السلطة في تنفيذ خططها وبرامجها، فللمعارضة وسائلها الخاصة في الوقوف بمواجهة السلطة الحاكمة والوصول إلى تحقيق أهدافها، ولكن تلك الوسائل لابد أن تكون بموجب رؤى وحدود حتى يمكن تمييزها عن الحالات التي يتم اللجوء فيها إلى الأساليب غير الشرعية، وباعتبار أن موضوع البحث الذي بين أيدينا يتعلق بالمعارضة الدستورية، فيجب أن يكون منهجها في المواجهة أو الحوار مع السلطة الحاكمة يقوم على السبل السلمية ، ولكي تتمكن من تحقيق أهدافها يتوجب عليها القيام بعدة إجراءات من أهمها:"3"[5]

1. يجب أن تعمل على وضع حد لأخطاء السلطة ومحاولة تصحيحها.
2. السعي للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات التي تؤدي إلى تغيير نظام الحكم.
3. السعي للمشاركة في الحكم. ويتوجب عليها هنا أن تسلك طرق سلمية هادئة يقرها الدستور أو القوانين المكملة له عند تنظيم الحياة السياسية في الدولة ومن هذه القوانين على سبيل المثال:

أ. القوانين المنظمة لعمل وحرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ب. تنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ج. تنظيم النقابات والاتحادات المهنية وغيرها.

ثانياً–أطر المعارضة: ولكي تتمكن المعارضة من تحقيق برامجها ومشاريعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن أجل توضيح حدود عمل المعارضة لابد من ذكر الأطر الآتية

1. سلمية سبل المعارضة:

إن المعارضة السياسية من خلال نشاطها تعمل على تفهم مشاكل المواطنين والبحث لإيجاد الحلول المناسبة لها، والنضال لحشد الجماهير حول خططها وبرامجها والسعي للحلول محل الحكومة القائمة، ولابد من نشر الوعي السياسي والدستوري، بشكل خاص بالنسبة للحريات السياسية، وحق المشاركة في الحياة السياسية الذي تؤكده الآن أغلب دول العالم فالعلاقة بين السلطة والمعارضة يجب أن تقوم على مبدأ الحفاظ على السلم وعلى تطبيق الدستور واحترام مبادئ حقوق الإنسان، فليس للسلطة أن تقوم بقمع معارضيها وملاحقتهم وبالمقابل على قوى وهيئات المعارضة إتباع الأساليب السلمية والدستورية للوصول إلى سدة الحكم، والامتثال للإرادة المعلنة للأغلبية الحاكمة إذا كانت قد وصلت إلى السلطة عن طريق إجراء الانتخابات وحازت على الأغلبية النيابية في البرلمان، فالمعارضة السياسية في ظل أنظمة الحكم الديمقراطية محكومة بالخضوع لمبدأ التعايش في ظل النظام الدستوري القائم وبعيداً عن استخدام القوة والعنف، حيث أنه من الممكن أن يخلق هذا التعايش الأجواء السياسية والنفسية المناسبة لتقارب وجهات النظر بين المعارضة والسلطة تحقيقاً للمصلحة العامة ويظهر هذا في فترات تعرض الدول لأزمات سياسية أو التهديد بغزو خارجي.

ولابد من التنويه أيضاً إلى أن استخدام العنف السياسي يقود إلى انتشار ظاهرة الإرهاب بمسمياتها العديدة، كالإرهاب الدولي، والإرهاب الخارجي والداخلي والإرهاب السياسي والفكري والجريمة المنظمة، فهو يستهدف المصالح الحيوية للشعوب والذي ينجم عنه تهديد النظام، لذلك فهي تتخذ أكثر الأساليب وحشية ودموية وتجنح إلى المغالاة في سفك دم الإنسان دون تمييز بين المواطنين المدنيين المسالمين وغيرهم، وخلق جو من الرعب والفزع بين أبناء الشعوب وقهرالإرادة الإنسانية. "4"[6]

2–تحقيق المصلحة العامة:

[5] **- محمد محمود حلمي، المبادئ الدستورية العامة، دمشق، دار الفكر العربي، عام 1964م،ص 137**

[6] **-أحمد رفعت، وصالح بكر الطيار، الارهاب الدولي، باريس، مركز الدراسات العربي- الوروبي،عام 1998م، ص8**

إن الجانب المهم والذي يؤطر جميع فعاليات وأهداف المعارضة السياسية هو تحقيق المصلحة العامة، حيث يتوجب عليها أن تستهدف في كل فعالياتها ونشاطاتها وآرائها تحقيق المصلحة العامة، والتي تكون السبب في حصولها على تأييد عموم الشعب لبرامجها ومشاريعها، أو على الأقل فئات وشرائح منه، ومن ثم حصولها على الشرعية اللازمة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ولربما الإطاحة بالسلطة القائمة والحلول محلها.

ولابد من الإشارة إلى أن المصلحة العامة هي المصلحة العليا للدولة، ولا يقصد بها تحقيق مصلحة طبقة أو شريحة معينة مهما كانت نسبة هذه الطبقة أو الشريحة من عموم المجتمع ،لأن تحقيق مصالح هذه الفئة أو الطبقة لا يعد تحقيقاً للمصلحة العامة.

ومما تقدم يمكن القول: إنه عندما تتعرض الدول لأزمات سواء كانت اقتصادية أو طبيعية كتعرضها لكوارث مثل الزلازل والفيضانات أو تعرضها للعدوان الخارجي وغيرها. فالمصلحة العامة هنا تعد بمثابة اختبار حقيقي لكلا الطرفين المعارضة والسلطة. فعندما تكون المصلحة العامة هي الهدف الأساسي لكلا الطرفين فهذا سيقود حتماً إلى قيام حوار بينهما ويؤدي هذا إلى إنشاء غرفة عمليات من أجل إدارة الأزمة. وقد يؤدي أسلوب الحوار إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية مع القوى والأحزاب المعارضة وذلك من أجل تجنب الدولة أخطار التفكك والتمزق والحفاظ على المصلحة العليا للدولة. أي أن المصلحة العامة يجب أن تكون القاسم المشترك بين السلطة والمعارضة وبالتالي بجب أن تسهم بتقريب أسلوب العمل بين الطرفين للوصول إلى غايات وأهداف مشتركة.

3. مراعاة الموضوعية والعلمية:

باعتبار أن الهدف النهائي للمعارضة السياسية هو الوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ خططها وبرامجها، لذلك يتوجب عليها أن تعلن عن نفسها وأفكارها بشكل دائم وتقدم نفسها على أنها صاحبة مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي متكامل، ومختلف عن المشروع السياسي للقوى والهيئات المشاركة في السلطة الحاكمة فالمعارضة عندما تقوم بدورها في توجيه النقد لفعاليات السلطة الحاكمة وعبر الوسائل المعروفة لابد أن تكون هذه الانتقادات والآراء مدروسة بعناية وأن تكون خططها وبرامجها قد تم بحثها بما فيه الكفاية من أجل أن تتصف بالموضوعية والعلمية وأن تبتعد عن الخيال والمبالغة، وألا تدعو إلى مشاريع غير قابلة للتطبيق العملي وأن تستند إلى أسس موضوعية وتعبر عن حاجة حقيقية وفعلية ."5"[7]

الفصل الثاني – وظائف المعارضة وخصائصها:

المبحث الأول: وظائف المعارضة: تقوم المعارضة بوظائف مهمة لا غنى عنها لأي مجتمع سياسي فالمعارضة هي القوى التي تقوم بوظيفة حارس للحريات ورادع للتسلط ولكن بشكل هادئ ومنظم من دون أن يُترك لها العنان في نشر الفوضى والاضطراب فضلاً عن ذلك يتوجب على المعارضة أن تتواجد باستمرار حتى وإن لم يكن هدفها الوصول إلى السلطة وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الداخلي للمجتمع السياسي والحيلولة دون تحول السلطة عن المبادئ الديمقراطية ومن أهم هذه الوظائف الآتي:"6"[8]

1. تدارك أخطاء الحكومة والبحث عن أفضل الحلول:

[7] **-محمود حلمي، المبادئ الدستورية العامة ، مرجع سابق، ص 226**

[8] **-عبد الحكيم عبد الجليل، ومحمد قايد المفيش، المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي والوضعي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 2006م، ص 97**

وذلك من خلال المراقبة المستمرة لأداء الحكومة وأجهزتها، فالمعارضة السياسية المنظمة والمتزنة والجادة لدى متابعتها لقرارات ونشاطات الحكومة القائمة لا تسعى من أجل الاعتراض على قرارات ونشاطات الحكومة لمجرد تشويه سمعتها وإبراز العيوب والنواقص فقط، بل يجب أن يكون هدفها النهائي هو خدمة المجتمع بأكمله وتحقيق المصلحة العامة، لذلك فإن أي نقد يوجه لأداء الحكومة أو لقانون أو قرار صادر عنها لابد أن يقترن باقتراح الحلول والبدائل التي ترى المعارضة أنها مناسبة لمعالجة الأخطاء و تفيد المصلحة العامة. وفي ذات الوقت يجب أن تكون الحلول قابلة للتطبيق وأن تضع المعارضة أمامها احتمال تسلمها السلطة ومواجهتها لذات المشاكل والصعوبات والدور الذي تقوم به السلطة الحاكمة. وعندما تقوم السلطة الحاكمة بالبحث عن إيجاد حل لمشكلة أو أزمة قائمة قد تكون أمامها حلول عديدة تحاول أن تختار الأصلح من بينها من وجهة نظرها، وهنا يتوجب على المعارضة الجادة أن تقدم الحل الذي تراه مناسباً مع كشف جميع الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الحل عبر ممارسة النقد البناء ويحدث ذلك من خلال اللجان المشتركة أو عبر وسائل الإعلام المختلفة.

2. مقاومة النزعات الديكتاتورية:

إن جوهر عمل المعارضة السياسية يهدف إلى منع انحراف الحكام وميلهم إلى الاستبداد والنزوع إلى السيطرة واحتكار إدارة أجهزة الدولة وذلك عبر استخدام المعارضة لجميع الأساليب والوسائل المتاحة أمامها، كأجهزة الإعلام المختلفة وحق التصويت وتأثير جماعات المصالح وغيرها. فالمعروف أن السلطة كثيراً ما تميل إلى التسلط والتعسف في استعمال الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة لها إذا لم يتوفر ما يردعها عن ذلك ويمنعها عن التمادي حتى لا تصل إلى مصادرة الحقوق والحريات العامة "7"[9]؛ فوجود معارضة منظمة وفعالة يعد ضمانة مهمة لحماية حقوق وحريات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى تكون ضرورية لكونها قوة وعامل توازن ضروري في المجتمع ، للحد من غلواء الحكم وعدم تهيئة الظروف لقيام الدكتاتوريات، فحين تقوم بصناعة وصيانة الاستقرار في المجتمع، تكون دعامة للدولة لا عبئاً على السلطة.

3. المشاركة في الحكم:

تعد المشاركة في الحكم حق مشروع للمعارضة السياسية التي تعمل بالعلانية للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات العامة وبإرادة الشعب، وهي وسيلة للمشاركة السياسية وصمام أمان من أجل استيعاب الاتجاهات والرؤى السياسية المعارضة، دون أن تنحرف عن الضوابط الدستورية والقانونية والتي قد تؤدي إلى عواقب غير مضمونة، فكل دولة تمر بظروف قد تتعرض خلالها لأزمات ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تفرض عليها إيجاد بعض الخطط والحلول لتلك الأزمات، وهذه الظروف قد تعرضها لكوارث طبيعية وإنسانية. لذلك فالمعارضة السياسية في هذه الظروف تطالب بالمشاركة في الحكم، وقد تتجه السلطة ذاتها لإشراك المعارضة في الحكم لكي تتحمل مسؤولياتها تجاه أزمات ومشاكل الدولةوالمساهمة في إيجاد الحلول اللازمة لها.

والمشاركة السياسية للمعارضة تتخذ أشكال ودرجات متفاوتة، فقد تكون عبر المشاركة في المناقشات وجلسات الحوار التي تتم بهدف وضع القوانين وإصدارها، أو عن طريق توجيه السلطة لتحقيق تسوية سلمية ومصالحة أو عبر عقد اتفاق سياسي بين المعارضة وبين السلطة الحاكمة حول كيفية تقاسم السلطة بينهما. ومن الجدير بالذكر، أن السلطة الحاكمة لا تلجأ إلى هذا الأسلوب إلا بعد أن تكون المعارضة قد وصلت إلى درجة من التنظيم والقوة والجدية والمساندة الشعبية التي تجعل من الصعب جداً على السلطة القائمة الاستمرار في الحكم بمفردها. وإن تجربة جنوب أفريقيا في

[9] - عبد الاله بلقيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،عام 2001م،ص11

هذا المجال خير مثال على ذلك، حيث أن الانتقال إلى الأسلوب الديمقراطي تم نتيجة اجراء مفاوضات ومن ثم عقد اتفاق بين السلطة الحاكمة برئاسة "فريدريك دو كليرك" والتي كانت تمارس سياسة التمييز العنصري ضد المواطنين السود، وبين (المؤتمر الوطني الأفريقي) بزعامة الرئيس السابق "نيلسون مانديلا" ."[10]8"

4. التداول السلمي للسلطة:

لقد تطورت أساليب السيطرة على الحكم في العصر الحديث بتطور الفكر البشري، ونضال الإنسان المستمر من أجل تحقيق العدالة والحرية والمساواة وتحقيق حكم الشعب لنفسه، فظهرت الانتخابات كوسيلة لتولي الشعب حق اختيار الحكام بنفسه، وهي من أهم الوسائل الديمقراطية والتي يمكن أن يضاف إليها عمليات الاستفتاء كنوع من أنواع حق التصويت"9"[11].

إن اعتماد السبل الديمقراطية في تداول السلطة وتوفير الحريات للمواطنين تشكل ضمانة للتداول السلمي للسلطة، حيث يكون للشعب عبر صناديق الاقتراع الرأي النهائي في تحديد الجهة التي تؤول إليها السلطة. لهذا فالمعارضة السياسية التي يكون في مقدمة أهدافها الوصول إلى السلطة لا تكتفي بتوجيه الانتقادات للحكومة، بل تعد وتصوغ هذه الانتقادات ضمن خطة متكاملة واضحة في برنامجها السياسي، من أجل الوصول إلى هذا الهدف وإقناع المواطنين بسياستها وبرامجها، وأن تكون بديل للسياسة المتبعة من قبل السلطة الحاكمة، ولكي تحوز برامجها على ثقة الشعب لابد أن تكون قابلة للتحقيق وتتصف بالواقعية والطموح نحو تحقيق التغيير الذي يرغب فيه المواطنون ولكن من الضروري عدم المغالاة في إظهار الخطط والأهداف المثالية وغير الواقعية في حال تطبيقها، فسياسة الحكومة القائمة قد لا تعبر عن إرادة الشعب، وهنا يستطيع أن ينتخب حكومة أخرى بديلة يمنحها ثقته، باعتباره صاحب السيادة وعلى أساسها تتم ممارسة السلطة، وهذه السلطة لا تقوم بدون تملك الشعب لحرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات المتنافسة بهدف الوصول إلى السلطة.

المبحث الثاني: أسس وخصائص المعارضة:

مما تقدم يمكن تحديد الأسس والخصائص الآتية للمعارضة الحقيقية وهي:"17"[12]

1. الإقامة الدائمة داخل الدولة:

ويكون هدفها الأساسي للحفاظ على هيبة ووقار الدولة ومؤسساتها والاقامة داخل الدولة يعد بمثابة معيار أساسي .لتوضيح مدى جدية وحرص المعارضة الحقيقية على المصلحة الوطنية والتمسك بسيادة الوطن، والسعي الجاد لحل مشاكه داخلياً وذلك من خلال الآتي:

أ. مراقبة عمل السلطة الحاكمة عن كثب وكشف الأخطاء والثغرات والتجاوزات.

ب. حتى يتسنى لها أن تكون ملجأ للمواطنين عند إحساسهم بالغبن، و يقدمون لها المعلومات وهي بدورها تتأكد منها وتبحث عن الأدلة لإشهارها في وجه السلطة. وبالتالي، هذا يؤدي إلى كسب ثقة المواطنين وقد يصوتون لصالحها في الانتخابات فتتحول إلى سلطة والسلطة إلى معارضة.

[10] -جون سوليفان، الحكم الديموقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، عام2006م، ص 207

[11] - علي خليفة الكواري،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد163، تاريخ 2002/6/17م

[12]- داود الباز، النظم السياسية والحكومة، القاهرة؛ دار الفكر الجامعي، عام2006م، ص263

أما المعارضة من خارج الدولة فقد ثبت أن معظمها ليست معارضة وهذا ينطبق على الحالة السورية. وإنما هي مجموعة من العملاء يتحدثون باسم الشعب ولكن هم في الواقع يقومون بتنفيذ أجندة خارجية تعدها لهم الدولة التي يقيمون فيها وغالباً ما يكون هدفها استبدال السلطة لأنها تقف حجر عثرة في وجه مخططاتهم ونشر الفوضى وإسقاط الدولة.

2. الرؤية الموضوعية والمشروع البديل:

يتوجب على المعارضة أن تعي حقيقة الواقع بشكل علمي وموضوعي وبالتالي تقوم بإعداد مشروع بديل لمشروع السلطة بحيث يغطي مشروعها جميع العناصر التي يحتاجها الناس في حياتهم بعيداً عن القهر والإكراه والتهديد.

3. تحقيق المصلحة العامة:

وذلك من خلال إتباع الأسس والمبادئ القانونية المنصوص عليها في القوانين والدساتير بحيث لا يكون هدفها الأساس تغيير السلطة القائمة بقدر ما تسعى إلى تعديل وتطوير وتحسين أدائها من خلال ما تبديه من ملاحظات وانتقادات على عمل السلطة الحاكمة.

4. استخدام الوسائل كافة باستثناء السلاح:

لأن من يحمل السلاح ويدمر مؤسسات الدولة ويفجر نفسه هنا وهناك ويقتل الأبرياء دون ذنب ويزعزع الأمن والاستقرار وينشر الفوضى ليس معارضاً وإنما هو بكل المقاييس إرهابي وقاتل لأنه مهما بلغت درجة خلافه مع السلطة لا يعطيه الحق أن يلحق الأذى بالمواطنين الأبرياء أو المساس بممتلكاتهم العامة والخاصة أو فرض القيود عليهم أو إرهابهم وبث الرعب والفوضى وحرمانهم من الأمن والاستقرار في حياتهم.

الفصل الثالث –الوضع القانوني للمعارضة

إن قبول الاختلاف والاعتراف به يؤدي إلى التعددية في الآراء والتوجهات ويسمح بإفراز معارضة بناءة وقوية وسليمة إذا توفرت لها الظروف المناسبة وفي مقدمتها الالتزام بالحدود القانونية التي تحدد نطاق عمل المعارضة.

فالمشاركة في الحياة السياسية تعطي للمواطن حق المساهمة والمشاركة في السياسة العامة بنفسه، ويشمل الاشتراك في الانتخابات وعمليات الاستفتاء والترشح لعضوية الهيئات والمجالس المنتخبة والحق في تقلد الوظائف العامة.

وقد نصت المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق المشاركة في الحياة السياسية، كما نصت عليها المادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1966. كذلك تعترف أغلب دساتير الدول بحق الأفراد بالمشاركة في إدارة حكم بلدانهم، كالمادة الثالثة من الدستور الفرنسي"10"[13] وكذلك دساتير الدول العربية على سبيل المثال لا الحصر المادة (34) من دستور الجمهورية العربية السورية.

وإذا كانت المواثيق الدولية ودساتير الدول قد نصت على حق المشاركة في الحياة السياسية فإن الظروف السياسية والاقتصادية وأنظمة الحكم وقوانين الانتخابات، والحريات السياسية، هي التي تحدد طبيعة المشاركة في الحياة السياسية والمقصود هنا هو مشاركة الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة في الحكم. ولمعرفة الوضع القانوني للمعارضة السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية يتوجب البحث في عدة مسائل ومنظومات تشكل بمجموعها الواقع السياسي والدستوري الملائم، التي تمكن المعارضة السياسية والسلطة أيضاً من العمل وفق سياق يوفر الحرية اللازمة للمعارضة لممارسة أنشطتها والحكم في النهاية على ذلك سيكون للشعب عبر التصويت لأحد الطرفين إما الحكومة أو المعارضة.

ومن أهم هذه المسائل والمنظومات ما يلي:

[13] **حسين على الوكيل، حماية حقوق الإنسان وضمانات الحريات السياسيةط2، القاهرة، دار النهضة العربيةط2، عام 1990،ص98**

أولا: المنظومة الاجتماعية والفكرية لكل مجتمع على حدة، والتي تكون وراء ظهور مبادئ وآراء تتجسد في آليات العمل السياسي، وتبدو واضحة في مبادئ ورؤى تتضمنها وثيقة الدستور. وفي بعض المجتمعات قد يبدو هذا واضحاً في بعض التنظيمات الاجتماعية التي تتشكل خارج الإطار المؤسساتي للدولة أو سابقة عليها أو تظهر بموازاتها ويتأثر ذلك بمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة والبنى السياسية والحقوقية فيها، ومدى تأثرها بالدين أو سيطرة القبيلة والعشيرة عليها.[14]

ثانياً: المنظومة الثانية هي الدستور، والتي تشكل وعاءاً لأهم ضمانات الحياة الحرة والكريمة للإنسان، وتنظم مؤسسات الدولة والعلاقة بينها حيث أن وثيقة الدستور تحتوي على جملة من الحقوق المتاحة للشخص الطبيعي، وكذلك للشخص المعنوي، والتي تشكل مع بعض القوانين التي تؤسس وتنظم للحياة السياسية في البلاد الأطر التي تستطيع من خلالها المعارضة السياسية مزاولة أنشطتها، كقانون الأحزاب السياسية والقوانين المنظمة لحرية وسائل الإعلام، وقوانين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وقانون الانتخابات والقوانين التي تنظم حق التجمع والتظاهر، وقوانين العمل وحق الإضراب وغيرها. وهناك بعض الضمانات التي تتضمنها حماية الحقوق والحريات من خلال توجه المشرع إلى حمايتها عن طريق القوانين الأخرى كالقانون المدني وقانون العقوبات. حيث أن المشرع لابد أن يحدد الهدف الأولي بالحماية من خلال هذه القوانين سواء لتحريم بعض الأفعال أو تقرير العقوبة لمقترفيها، أو إحلال بعض الأفعال وحمايتها، وتقرير عقوبات على من يحاول تجاوزها. فالمشرع هنا لابد أن يوازن بين القيم الدستورية التي تعد المصلحة العامة للمجتمع وبين القيم الدستورية للحقوق والحريات، بحيث يضمن عدم التفريط بأي منهما.[15]

ثالثاً: المنظومة الثالثة تتعلق بطبيعة نظام الحكم ذاته والآليات الدستورية والقانونية الخاصة بعمل مؤسسات الدولة. حيث أن هذه الآليات تختلف من نظام لآخر كما تختلف من حيث التطبيق لنظام الحكم الواحد بين دولة وأخرى وترتبط بهذه الفئة بعض القوانين التي ترتبط مباشرة بنظام الحكم كقانون الانتخاب، أو أي قانون آخر ينص مثلاً على شروط المرشح للوظائف العليا، ومواعيد إجراء الانتخابات والنظام الانتخابي المتبع وعملية توزيع المقاعد البرلمانية على القوائم الفائزة في الانتخابات، وقانون الأحزاب وغيرها. إن ضمان حقوق وحريات الأفراد أصبحت الآن وظيفة دستورية مهمة، حيث أن أغلب الدساتير تتضمن أبواباً وفصولاً في متونها لتوضيح أهم تلك الحقوق كما يمكن أن تقر أيضاً مبدأ سيادة القانون، والذي يعني التزام جميع أعضاء المجتمع أفراد وهيئات وسلطات الدولة باحترام القانون وعدم تجاوز أحكامه كأساس لمشروعية أعمالها، ويكون ذلك الالتزام بنصوص ومبادئ الدستور من الناحية الشكلية والإجراءات الواجب اتخاذها لدى إصدار القوانين، وتعني أيضاً الالتزام بمضمونها والتي تأتي في مقدمتها كفالة القانون لحقوق وحريات الأفراد، لأنه بخلاف ذلك سيكون قانوناً غير عادل، ويصبح النظام القانوني في الدولة لا يحقق لها الاستقرار والأمن[16] حيث أن سلطات الحكم ستصبح مطلقة، ولن توجد في القوانين النافذة أية قيود على هذه السلطات. إن مبدأ سيادة القانون في الواقع أصبح بمثابة صمام الأمان وضمانة حقيقية لحقوق وحريات الأفراد، وإن ضمان هذه الحقوق تهيئ الأرضية المناسبة للنشاط المعارض للأفراد والهيئات وتجعلها ضمن إطار القانون وحمايته، وبذلك لا يكون فسح المجال بصورة واسعة أو ضيقة أمام أنشطة المعارضة السياسية بأحزابها وقنواتها المختلفة منحة من قبل السلطة الحاكمة، بل تكون ضمن الإطار القانوني للدولة وتشكل أهم قيد على تعسف الحكومة لاستعمال سلطاتها المثبتة والمقررة في

[14] أحمد فتحي سرور. الحماية الدستورية للحقوق والحريات، ط.2، (القاهرة: دار الشروق، القاهرة، 2000)، ص 6.
[15] المرجع السابق نفسه، ص 10.
[16] أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص 22.

الدستور، والتي قيمتها الدستورية هي بمستوى موازٍ لحقوق الأفراد وليست بمستوى أعلى كما تحاول الحكومات الديكتاتورية إيهام شعوبها بذلك.

ولهذا لابد من إيجاد توازن بين المصلحة العامة التي يحميها القانون، وبين الحقوق والحريات التي تشملها الحياة القانونية، بحيث لا يؤدي ممارسة هذه الحقوق إلى التضحية بغيرها من الحقوق والحريات في الوقت ذاته لا تخل بالتوازن مع مقتضيات المصلحة العامة والقيم الدستورية الأخرى التي تشملها الحماية.[17]

وللقضاء الدستوري دوراً مهماً في تحديد القيم التي تشملها الحماية الدستورية وكذلك في تحديد الحقوق والحريات، وتحديد أطر إقامة التوازن المطلوب فيما بينها مع مقتضيات المصلحة العامة، حيث أن الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور ويتطلب من القضاء الدستوري حمايتها، لها أثر كبير في استقرار الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية وترشيد ممارسة السلطة السياسية، فكما ذكرنا سابقاً أن حقوقاً كحرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية التجمع، والمساواة أمام القانون، وحرية التعبير، تعد مانعاً وحاجزاً أمام قيام وتسيير واستمرارية السلطة المطلقة للحكومة، لذلك فإن قيام القضاء الدستوري بالدفاع عن تلك الحقوق والحريات وإقامة توازن بين ممارستها ومقتضيات المصلحة العامة يهيئ الأسباب والظروف الملائمة لدعم وتنشيط الممارسة السياسية الحرة، والتي تمكن المعارضة السياسية من القيام بدورها المعتاد. وتشكل ضمانة دستورية وقانونية للمعارضة في أية دولة.

المبحث الأول – الضمانات الدستورية للمعارضة: للمعارضة ضمانة دستورية وواقعية مهمة وذلك من خلال الحقوق والصلاحيات التي منحت للسلطة التشريعية، والتي يفترض أن تكون المعارضة ممثلة فيها بقوة و من أهمها الآتي:

1. حق السؤال: وذلك بتوجيه السؤال إلى أحد الوزراء أو رئيس الوزراء والذي تستطيع المعارضة من خلاله إلقاء الضوء أو جذب انتباه الحكومة إلى قانون أو سياسة ما أو قرار تعارضه، وإن هذا الحق وإن كان محصوراً بالعضو المقدم لطلب توجيه السؤال، إلا أنه يمكن أن يكون وسيلة ضغط تستطيع المعارضة بموجبه توجيه الحكومة بصورة غير مباشرة لتغيير سياستها في القضية موضوع السؤال.

1. حق الاستجواب: وذلك من خلال توجيه الأسئلة ومناقشة الوزير أو رئيس الوزراء من قبل جميع أعضاء البرلمان وهو اجراء ينطوي على اتهام الوزير والحكومة بالإهمال والتقصير . وربما حتى الاتهام بإصدار قرار أو القيام بتصرف يتصف بعدم الدستورية. لهذا فهو سلاح فعال بيد المعارضة في مواجهة الحكومة.

2. التحقيق: يمتلك البرلمان من خلال عمل اللجان البرلمانية صلاحيات واسعة في التحقيق والتقصي والاستدعاء، وقد تمتلك صلاحيات قاضي التحقيق ، وتقوم في نهاية تحقيقها بتقديم تقرير إلى البرلمان عن النتائج التي توصلت إليها فهنا تستطيع المعارضة أن تلعب دورها بطلب استجواب الوزير حول نتائج التحقيق.

3. سحب الثقة من البرلمان: يكون هذا السلاح الذي يمكن أن تلجأ المعارضة إلى استعماله ذو تأثير كبير إذا كانت الحكومة ائتلافية، لأنه يكون عندئذ سحب الثقة من البرلمان أكثر سهولة حيث أن المحافظة على وجود أغلبية برلمانية بجانب الحكومة يكون أمراً صعباً في مثل هذه الحكومات.

المبحث الثاني – حقوق المعارضة وواجباتها:

1. أولاً– الحقوق:

تحظى المعارضة في النظم السياسية الديمقراطية بمجموعة من الحقوق التي كفلتها الدساتير وأهمها:"15"[18]

[17] **- محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الانسانط3، الاسكندرية، منشأة المعارف،عام2004م، ص 95.**

أ. الحق في الحصول على مكانة محترمة في النظام السياسي، تعترف بها السلطة الحاكمة.

ب. الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بعمل الحكومة.

ج. الحق في أن يكون لها ممثلين في هيئات الدولة.

2. ثانياً– الواجبات:

لإعطاء المعارضة حقوق يتوجب عليها الالتزام بمجموعة من الواجبات أهمها:"15"[19]

1- احترام القوانين:

بما أن المعارضة معترف بها قانونياً ولها ضمانات قانونية يتوجب عليها احترام القوانين والأنظمة التي أنشأتها. كي تستطيع هذه القوانين حماية المعارضة في حال تعرضت لمضايقات من الحكومة.

2- المساهمة في توسيع دائرة النقاش العام:

وذلك من خلال توفير المعلومات العامة ووجهات النظر المتناقضة، حيث تصبح كل المسائل والمواضيع المتعلقة بالحكومة والمواطنين موضوع نقاش على نطاق واسع وبالتالي تصبح الحكومة مضطرة للتريث عند إصدار أي قرار يمكن أن يلقى الرفض والاستهجان من قبل المواطنين وإلا فإنها ستسمح دون أن تدري لهؤلاء المواطنين باللجوء للمعارضة من أجل إنصافهم.

3- مراقبة عمل الحكومة وانتقادها بشكل موضوعي.

4- كشف قضايا الفساد والخلل في عمل السلطة ووضع مقترحات بديلة للسلطة الحاكمة.

الفصل الرابع: المعارضة في الدول النامية

ولو حاولنا اسقاط مفهوم المعارضة هذا وطبيعة عملها ووظيفتها واطارها القانوني على الواقع الحالي في الدول النامية لوجدنا مايحصل في هذه الدول بشكل عام والوطن العربي ومن ضمنه سورية بشكل خاص، ليس له علاقة بالمعارضة وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المبحثين الاتيين:

المبحث الأول: طبيعة المعارضة في الدول النامية

مما تقدم يمكن القول بأن المعارضة كمفهوم سياسي وفي إطار التعددية الحزبية تعني طرح المشاريع المختلفة أمام المواطنين لاختيار أفضلها وأكثرها توافقا مع مصلحتهم؛ وهكذا، فإن الصراع ليس بين الأشخاص وإنما بين الأفكار، والحلول الممكنة التي تقترح لصنع التنمية المادية والثقافية والفكرية.

على هذا الأساس فإن الأحزاب التي تدعى بأحزاب المعارضة يتوجب عليها القيام بالنقد من أجل تفعيل الإمكانيات لتحقيق التطوير والتطور، وليس بقصد التجريح والمس بكرامات هذا أو ذاك. وهكذا، فإن العمل السياسي في صيغة المعارضة لا يعني إلا المنافسة الشريفة من أجل الارتقاء برفعة الوطن والمواطنين؛ ففي ظل المنافسة الجادة يجب أن تكون الغلبة للفكرة المفيدة، وللمشروع العملي.

من هنا فإن التعددية الحزبية في البلدان النامية بحاجة ماسة إلى تعلم أسس الممارسة العملية والنظرية معا، وبحاجة ماسة أيضا إلى برنامج تلتزم به من أجل تجسيده عمليا؛ وهذا حال الوطن العربي، الخارج من السيطرة والاحتلال والذي لم تتوفر له الإرادة الواعية والجادة لمعالجة آثار ومظاهر التخريب الموروث عن عهود الاستعمار، وقد سلكت معظم

[18] - **حسين على الوكيل، حماية حقوق الانسان وضمانات الحريات السياسية، مرجع سابق، ص 208**

[19] - **أندرسون جيمس، صنع السياسات العامةط2، ترجمة عامر بدر الكبيسي،عمان، دار المسيرة للنشر، عام 2002م،ص 125**

الدول النامية بعد الاستقلال مباشرة لنهج الحزب الواحد، وعملت بمركزية السلطة، مما أجّل التعددية الحزبية كأسلوب لتداولها، وإعمال الفكر لانتاج المشاريع المتعددة، وكذالك وجهات النظر المتنوعة من أجل إنجاز مشروع الدولة الوطنية المنحدرة من ارتباطاتها بالمراكز الاستعمارية سابقا في شتى المجالات.

نهج الحزب الواحد:

الملاحظ أن اختيار نهج الحزب الواحد قد تم بعدة طرق وتحت مظلات مختلفة؛ إذ تم مرة باسم الاشتراكية في بعض الدولة العربية ، ومرة باسم الشرعية الثورية التي اختزلت في القيادات العسكرية وبعض السياسيين. إن هذه القيادات جاءت من فضاء الكفاح المسلح في عهد النضال التحرري، أو من الفضاء الدبلوماسي المرتبط بالكفاح المسلح. وفي الواقع فإن العمل بالواحدية الحزبية، أو بالسلطة العسكرية قد لعب دورا ملحوظا في تغييب النقد السياسي، والفكري والاجتماعي في إطار النخب داخل المجتمع المدني. وهكذا تجمدت الحركة السياسية مما جعل السلطة صنما لا يمس، ومما أدى إلى استبعاد الرأي المخالف، وبالتالي إلى اعتبار التعددية السياسية مشكلة وعقبة بدلا من اعتبارها محكا لاختبار مدى استعداد مجتمعاتنا لجعل الحكم متداولا بالطرق السلمية.

في هذا المناخ نشأت تيارات على شكل أحزاب تعمل في السر دون أن تتمكن من خوض غمار النشاط في الميدان؛ وهكذا اكتفت بالمناقشات في الغرف السرية واللقاءات بين العناصر المشكلة لها فقط. في ظل هذا المناخ أخذت السلطة تنظر إلى مفهوم التعددية كشكل مستورد من الخارج، وكرديف لتقسيم المجتمع، وكتهديد للوحدة العقائدية السياسية، وللوحدة الوطنية أيضا، ونتيجة لذلك منعت الأحزاب من التشكل والظهور علنيا. وبسبب ذلك بقيت التعددية الحزبية في حالة إقصاء حيث لم ينظر إليها كأسلوب لتوسيع المشاركة في الحكم وممارسة السلطة في إطار المشاركة الجماعية من أجل تفعيل فكرة الديمقراطية أو على الأقل الشروع في تعلم بعض مبادئها وتطبيقاتها في الحياة العامة.

ومن الناحية الفكرية فقد عدت النخب التي كانت في الحكم في المراحل الأولى من الاستقلال التعددية الحزبية شكلا من أشكال عدم فك الارتباط مع الليبرالية السياسية الغربية؛ وعلى هذا الأساس أبعدت التعددية ظاهريا، ولكن السبب الحقيقي لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما هناك أسباب أخرى، وهي أن النخب الحاكمة لم تكن تقبل بالمنافسة السياسية، وتعد ذلك طعنا في شرعيتها الثورية، وفي تاريخها النضالي، المسلح أيضا. [20]وفضلا عن ذلك فإن ثمة أسباب أخرى مثل الادعاء بأن المجتمعات النامية في فترة ما بعد السيطرةالاستعمارية لم تنضج بما فيه الكفاية لتتمكن من العمل بالتعددية الحزبية. وهكذا نتج عن كل ذلك مركزة الحكم بين أيدي مجموعة معينة، مما جعلها مع الوقت ترفض منطق الحوار، وبالتالي تعادي التشاركية التعددية في الحكم.

في ظل هذا المناخ استبعدت التربية السياسية ذات النهج التعددي السياسي من المنظومة التربوية، ومن المنظمات الجماهيرية، والاتحادات الثقافية، ومن أجهزة المجتمع المدني. وهكذا افتقرت البلدان النامية إلى فلسفة الاعداد النفسي والتربوي والثقافي للتعددية السياسية. وهذا الحال في الواقع ينطبق على الدول العربية، فالتكوينات التاريخية لمجتمعاتنا قد أسهمت في تعطيل هذا النوع من الاعداد. فالمكونات العشائرية والقبلية والطائفية قد لعبت أدوارا غير مباشرة ومباشرة في التباطؤ في التشكيل الحزبي التعددي على أساس الاختلافات في المشاريع الوطنية، وفي المضامين الايديولوجية. وقد لعب البعد الاثني دور كبير في زرع الخوف لدى السلطات الحاكمة إذ أن السماح للتعددية الحزبية كشكل سياسي قد يتحول إلى مظلة تنشط تحتها النزعات الطائفية، والعرقية، والاثنية ذات التشنجات. وبالتالي، فإن هذه النزعات كانت السلطات الحاكمة تنظر إليها كمشاريع انفصالية. وفي الواقع، فإن مثل هذا الفهم والتقييم لهذه النزعات كانا خاطئين في

[20] - كيرستن كنيب،ماهية الصراعات في الوطن العربي، ترجمة يوسف حجازي، قنطرة للنشر، مصر عام 2014/، ص 127

الغالب لأنه كان بالإمكان إعطاء الحقوق للإثنيات ومن ثم سحب البساط من تحت أقدام العناصر المتطرفة في أوساطها.

أما تعطيل المشاركة التعددية في الحكم في إطار التعددية الحزبية فلا يفيد، وبالعكس فإنه يتيح لها الفرصة لتبرر النزعة الانفصالية، وكما يتيح الفرصة للقوى الأجنبية التي تدعي أنها مسؤولة أخلاقيا عن تدعيم وحماية الاقليات أن تتدخل لتحقيق أغراض لا علاقة لها أصلا بالديمقراطية، وبالحريات السياسية كموقف الولايات المتحدة الأمريكية من فضية الأكراد. وهكذا فإن ميلاد الأحزاب في أغلب الدول العربية في فترة ما بعد الاستقلال كان نتيجة لحالتين:

أولهما : تتمثل في مظاهر التمرد والخروج عن الطاعة، أي طاعة النظام السياسي النخبوي الحاكم في ظل الحزب الواحد، أو في ظل الحكم العسكري، أو بواسطتهما معا.

وثانيهما : تتمثل في لجوء السلطة الحاكمة إلى خلق انفراج شكلي لاحتواء التمردات عن طريق إنشاء أحزاب شكلية تحولت مع الوقت إلى بيادق تبرر الحكم القائم وتغطي عيوبه ونقائصه في النظرية والممارسة.

أحزاب السلطة:

إن بعض هذه الأحزاب المشكلة بإيعاز من السلطة لم تكن مؤهلة فكريا ومنهجيا، وتأطيرا بشريا ومؤسساتيا لتكون قادرة على التميز؛ كما أنها، كانت بمثابة فرقة إغاثة للنظام الحاكم، وتحولت مع الزمن إلى مدافع عن النظام الذي شكلها وسمح لها بالعمل علنيا. وهكذا أصبحت هذه الأحزاب مجرد جدار حماية! فالأحزاب التي تدعى في الدول النامية بأنها معارضة في الواقع لا تملك الاستقلالية السياسية والمادية، كما أنها لا تملك مشروع الدولة الحديثة الذي بموجب تطبيقه تتمكن من التمايز، ومن ترشيد المجتمع، وبالتالي من الانفصال عن شكل دولة الحزب الواحد.

وفضلا عن ذلك فإن المعارضات السياسية في شكلها ومضمونها الحاليين غير فاعلة لأنها بعيدة عن الشعب، ولا توجد بينه وبينها توافقات في المصالح، وفي الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية. والأخطر هو أن هذه المعارضات لا تربط وجودها وتطور وعيها بالمجتمع للتعلم منه والتحالف مع شرائحه الأكثر تنويرا، وقابلية للتطور. بل تعارض الحكم القائم لتحل محله ومن ثم تقلده في كل شيء؛ ولقد أثبتت التجربة أن جميع الأحزاب المعارضة تتصرف وكأنها ليست جزءا من المجتمع المدني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تظهر نفسها كمشروع لاحتواء المعارضات الأخرى.[21]

أما إذا تأملنا ظاهرة الائتلاف فإننا نجد أحزاب المعارضة التي توجد إلى جانب الحزب التقليدي الحاكم منذ الاستقلال تتقاسم معه الحقائب الوزارية، وكذلك أسلوب الحكم النخبوي المركزي وغير الشعبي، كما تتقاسم معه المصالح المادية.

إن هذا الوضع يفقد أحزاب المعارضة المصداقية الشعبية لأنها مسكونة بدورها بهاجس السلطة، أما في سلوكها العملي فهي ترى تخلّف المجتمع بشكل واضح ولكن لاتقوم بأي عمل لاصلاحه بسبب عجزها وعدم جديتها. فالمطلوب هو إعادة النظر جذريا في البلدان النامية في ثقافة التعددية السياسية وأخلاقياتها من أجل تدقيق مفهوم المعارضة باعتباره ذو طابع مدني سلمي ثقافي، سياسي وحضاري. إنه من الضروري فتح النقاش الجماهيري حول مدلول "المعارضة" وحول أخلاقيات الممارسة السياسية في أفقها الأكثر حداثة. وبدون هذا، فإن المعارضة في الدول النامية سوف تبقى امتدادا لتعدد الأغراض والمصالح الخارجية والشخصية الأنانية الضيقة، وللعشائرية، والشللية والنخبوية المتزمتة. وسوف يتم توضيح ذلك من خلال عرض كأنموذج عن المعارضة في الدول النامية وآلية عملها وأسسها ووضعها القانوني "المعارضة السورية" وذلك للدور التآمري الذي لعبته في الحرب العدوانية القائمة على سورية.

المبحث الثاني: "المعارضة السورية" كأنموذج

[21] **-مجموعة باحثين، الفساد السياسي في الدول النامية، دار أمان للنشر، فلسطين، عام 2014، ص 76**

من خلال اجراء مقارنة بسيطة بين حقيقة المعارضة في الدول الديمقراطية والدول النامية وما يجري في سورية لوجدنا أن كل اللذين يقودون هذه الفوضى ليس لهم أية علاقة بالمعارضة السياسية الحقيقية وذلك للأسباب الآتية:

1- عدم اتباع الوسائل السلمية والدستورية للوصول إلى سدة الحكم. بل منذ البدايات استخدموا القوة والعنف وكافة الوسائل الوحشية والدموية " مجزرة الأمن العسكري في جسر الشغور"، التفجيرات الإرهابية على مساحة الوطن" لزعزعة الأمن والاستقرار وبث الرعب والخوف في نفوس السوريين دون تمييز بين المواطنين المدنيين المسالمين وقوى الأمن والجيش الذين يقومون بواجبهم تجاه حماية أمن وطنهم وصون ترابه.

2- عدم الاكتراث بأدنى درجات المصلحة العامة، وإنما السعي فقط لتحقيق مصالح شخصية انانية على حساب دماء ولقمة عيش الشعب السوري بأكمله ويتضح هذا من خلال:

أ-عدم امتلاكهم لبرنامج أو مشروع سياسي بديل عن برنامج السلطة ، قابل للتطبيق ويحقق المصلحة العامة للشعب السوري.

ب- يعد العدوان الخارجي الذي تعرضت له الجمهورية العربية السورية، والمتمثل في العصابات الإرهابية المتوحشة، التي تنتمي لأكثر من ثمانين دولة، والاعتداءات الصهيو- غربية والعربية المباشرة على مواقع الجيش العربي السوري، بمثابة اختبار حقيقي لهؤلاء ممن يطلقون على أنفسهم "معارضة" وهم في الواقع ليس لهم أية علاقة بالمعارضة وهذا ليس بسبب عدم وقوفهم مع السلطة للتصدي للعدوان الخارجي كما تفعل المعارضات الحقيقية، وإنما بسبب اقامتهم خارج الوطن ووضع أنفسهم في خدمة هذا العدوان والتحالف معه لتدمير الدولة، على الرغم من السعي الجاد من قبل السلطة لاحتواء هؤلاء واشراكهم في السلطة بهدف مساهمته بحماية الوطن ، وذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة ضمت كل أطياف الشعب السوري، وذلك بغية تجنب الدولة أخطار التفكك والتمزق وتفويت الفرصة على الدول المعادية ومنعها من تحقيق مشروعاتها التدميرية، إلا أن هؤلاء في الواقع لم يرتقوا إلى مستوى هذه الإجراءات، وأكبر مثال على ذلك هو أن بعض الذين كانوا داخل الوطن وأعلنوا عن أنفسهم بأنهم معارضة وطنية، وانطلاقا من هذا الإعلان تم تقليدهم مناصب عليا في الحكومة وكان بإمكانهم من خلال هذه المناصب القيام بالتعديلات التي يرون أنها تحقق المصلحة العامة، ولكن مع الأسف الشديد غدروا بالوطن وأبنائه وذهبوا إلى الخارج معتقدين أنهم بحكم المناصب التي تبوؤها سيكونون أكثر إزاء للوطن كونهم ليسوا معارضين عاديين وإنما هم شخصيات "قيادية" غير راضية ومعارضة للنظام متناسين:

أولاً- كل ما قدمته السلطة لهم لاشراكهم بالعملية السياسية

ثانياً- أن المعارضة الوطنية والحقيقية تتشبث بأرض الوطن ولا تغادره وتعد نفسها شريكاً حقيقياً في الدفاع عنه إلا في بعض الحالات التي يمكن أن تشعر بأن بقائها يمكن أن يعرضها للخطر.

ثالثاً- أن الهدف الأساسي من مشاركتهم بالحكومة هو تحمل مسؤولياتهم تجاه العدوان الخارجي والمساهمة في إيجاد الحلول التي تحقق المصلحة العامة.

مما تقدم يمكن القول أن وجود المعارضة السياسية حالة صحية ومهمة لأي مجتمع من المجتمعات، إذا ما قامت بتأدية وظائفها ضمن حدود وأطر تضبط عملها، وتعرفت على الضمانات الدستورية التي تكفل لها حرية عملها السياسي في اطار حقوق وواجبات مترتبة عليها تلتزم بها السلطة اتجاهها وهي تلتزم بها اتجاه السلطة، وذلك بغية الحفاظ على التوازن السياسي للمعارضة السياسية لكي تستطيع من خلالها مواصلة اعمالها ونشاطاتها المشروعة والمقوننة لتحقيق

اهدافها التي تتمحور حول ضرورة وجودها كحارس للحريات ورادع للتسلط من أجل الحفاظ على التوازن الداخلي للسلطة عن طريق حقوق وإجراءات عديدة تشرعها لها الدساتير كالمشاركة في الحكم لتدارك أخطاء السلطة.

ومما سبق يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1- إن المعارضة السياسية الناجحة والتي تتمتع بالأخلاقيات السياسية هي التي تضع برنامج تلتزم به من أجل تجسيده على أرض الواقع بشكل عملي، وتوظيف الفكر لإنتاج المشروعات المتعددة، ووجهات النظر المتنوعة من أجل إنجاز مشروع الدولة الوطنية المتحررة من ارتباطاتها بالمراكز الاستعمارية سابقا في شتى المجالات.

2- ضرورة تحديد الهدف الاستراتيجي المتمثل في تأسيس ثقافة تداول الحكم والتعلم من هذه الفلسفة لتوزيع السلطة بما يؤدي إلى إنجاز مشروع دولة الرفاه الاجتماعي، والتطور الفكري والمناخ النفسي السوي

3- العمل على إعادة النظر جذريا في ثقافة التعددية السياسية وأخلاقياتها في الدول النامية ومنها الوطن العربي وضرورة تدقيق مفهوم المعارضة باعتبارها ذات طابع مدني سلمي ثقافي، سياسي وحضاري. وفتح النقاش الجماهيري حول مدلول "المعارضة" وحول أخلاقيات الممارسة السياسية في أفقها الأكثر حداثة.

4- العمل على إيجاد التفاعل وانضاجه بين أطراف العملية السياسية، حيث لا إلغاء ولا إقصاء.. وحيث احترام الآخر ، وحيث العلاقة البنائية بين القوى الحزبية باستخدام النقد البناء أي بأن تتقدم كل قوة حزبية ببرامج وحلول ومعالجات وتبدأ بحوار موضوعي هادئ يصل إلى نتائج جدية مؤثرة وفاعلة في الميدان وعلى أرض الواقع خدمة لمسيرة بناء الوطن والإنسان..

المراجع:

1- أحمد رفعت وصالح بكر الطيار.الارهاب الدولي، باريس،مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1998م.

2- أحمد فتحي سرور. الحماية الدستورية للحقوق والحريات ط2، القاهرة دار الشروق عام 2000م.

3- داود الباز، النظم السياسية، الدولة والحكومة، القاهرة، دار الفكر الجامعي، عام 2006م.

4- . عبد الاله بلقيز. المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عام 2001

5- عبد الحكيم عبد الجليل، ومحمد قايد المقيشي، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي والوضعي، مفهومها، أهميتها، أهدافها، واقعها، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، عام 2006م.

6- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عام 2002م.

7- كيرستن كنيب،ماهية الصراعات في الوطن العربي، ترجمة يوسف حجازي، قنطرة للنشر، مصر عام 2014

8- -مجموعة باحثين، الفساد السياسي في الدول النامية، دار أمان للنشر، فلسطين، عام 2014،

9- محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الانسانط3، الاسكندرية، منشاة المعارف،عام 2004م.

10- محمد جمال باروت، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، مجلة الحوار المتمدن العدد163، تاريخ 2002/6/17م.

11- محمد محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ، دار الفكر العربي عام 1964م.

12- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامةط2، ترجمة عامر بدر الكبيسي،عمان، دار المسيرة للنشر، عام 2002م.

13- حسين على الوكيل، حماية حقوق الإنسان وضمانات الحريات السياسيةط2، القاهرة، دار النهضة العربيةط2، عام 1990.

14- جون سوليفان، الحكم الديموقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، عام2006م.